

أدوات الجذب السياحي في دول حوض البحر الأحمر وتنافسيتهما

د. جعفر محمد مصطفى أبوزيد - جامعة الزعيم الأزهرى - كلية السياحة والفنادق

المستخلص:

يعد النشاط السياحي لدول البحر الأحمر من الأنشطة المنتجة والمبتكرة والصناعات الاستراتيجية المتطورة، التي تعتمد على المقومات والجاذب السياحية التي تؤسس للمردود الاقتصادي والتنموي المهم بتحقيقها تنافسية للقطاع في الإقليم السياحي مع بقية الأقاليم والمراكز السياحية العالمية Destinations Sites .

تكمن مشكلة الدراسة في تحليل ومسح أدوات الجذب السياحي **Attraction** في دول حوض البحر الأحمر وقياسها وتحليلها والوقوف على مستواها التنافسي في الطلب السياحي الإقليمي والعالمي، لتحقيق الأهداف الرئيسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال تطوير البنى التحتية وتقديم فرص الاستثمار الواعدة وتوجيه السياحة البينية في دول الحوض من خلال نمذجة القطاع السياحي وقياس معيار التنافسية في مستوى العرض والطلب السياحي الداخلي والدولي، الذي يمكن دول الحوض من تحقيق أعلى قدر من الموارد السياحية الكامنة، لإعادة دول الحوض في الخارطة السياحية العالمية، Map Tourism .

وتهدف الدراسة إلى تحفيز دول الحوض على تأسيس اقتصاد سياحي يعتمد على تمويل المشروعات السياحية وإدخال تغييرات في الأساليب السياحية الحديثة وتشجيع السياحة الداخلية وسياحة الحوافز التفضيلية وقياسها عبر باروميتر السياحة العالمي الذي تعده منظمة السياحة العالمية (WTO)، من خلال افتراض ارتباط القطاع السياحي بالموارد والحالة الاقتصادية ومستوى الترويج والموسمية والمتغيرات العالمية وقياس الطلب السياحي العالمي والإقليمي. من خلال برامج عمل للمؤسسات السياحية الرسمية والترويج السياحي وتحقيق السياحة المستدامة وعقد الشراكات مع القطاعات الخاصة. لهذا تقدم الورقة البحثية رؤية حول أدوات الجذب السياحي لدول حوض البحر الأحمر لوضع استراتيجية سياحية موحدة لمواجهة تنافسية النشاط السياحي العالمي.

Abstract

The tourism activity of the Red Sea countries is considered as one of the productive, innovative, developed and activities and the one of the strategic industries, which depend on the tourist potentials and attractions that establish the important economic and developmental income by achieving a competitive advantage for the sector in the tourism region with the rest of the regions and

global tourism centers Destinations and Sites. The problem of the study lies in analyzing and surveying the attraction tools in the countries of the Red Sea basin, measuring and analyzing them, and standing on their competitive level in the regional and global tourism demand to achieve the main objectives of social, economic and environmental development, by developing the infrastructure, providing promising investment opportunities and directing inter-tourism in the countries of the basin through modeling the tourism sector and measuring the competitiveness criterion in the level of domestic and international tourism supply and demand, which enables the basin countries to achieve the highest amount of potential tourism resources, to bring the basin countries back into the world tourism map. The study aims to stimulate the basin countries to establish a tourism economy that depends on financing tourism projects, introducing changes in modern tourism methods, encouraging domestic tourism and preferential incentives tourism and measuring them through the World Tourism Organization (WTO) World Tourism Barometer, by assuming that the tourism sector is linked to resources and the economic situation, the level of promotion, seasonality, global variables, and measuring global and regional tourism demand. through working programs for official tourism institutions, tourism promotion, sustainable tourism and partnerships with private sectors. That is why the research paper provides a vision about the tools of tourist attractions for the countries of the Red Sea basin to develop a unified tourism strategy to face the competitiveness of global tourism activity.

مقدمة :

في النصف الثاني من القرن العشرين تبنت غالبية الدول الصناعية المتقدمة طريق التقدم المتنامي في العلم والتقنية، وأساليب الإنتاج مما أدى إلى بروز ما أصبح يعرف بمجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي، الذي لم يعد يعتمد على نشاط الأفراد ولا على المجتمع ككل بقدر اعتماده على فرضية قدرة البشر السيطرة على ذلك التقدم. وقد ارتبط تدشين مجتمع المعلومات هذا في الدول الصناعية المتقدمة بهيمنة فكرة «التفاؤل التقني» "Technological Optimism" التي بشر بها نموذج الحداثة التنموي والتي تفترض أن بزوغ فجر عصر التقنية يمثل إيذانا بعصر خال من المشاكل سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو البيئي، فضلا عن المجالات الأخرى ومن بينها المجال السياحي .

أصبحت السياحة **Tourism** من أكبر الصناعات في العالم حيث لم تعد ذات أهمية لتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فحسب بل لكونها صناعة متسارعة النمو وقليلة الكلفة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث إنها مصدر توليد الثروات وجذب العملات الأجنبية وزيادة الدخل الفردي والقومي وتشارك في تشجيع الصناعات التقليدية والتراثية وتساهم في تنشيط قطاع الخدمات، إضافة إلى تعرض الصناعة السياحية إلى الاستمتاع بالفضاء السياحي والتعرف على الثقافات والمعارف الجديدة وكسر روتين الحياة وتغيير أسلوب الحياة **Stile Life**. ومن جهة أخرى تلعب السياحة دوراً بارزاً في بناء التوافق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية.

ومن هنا تنامي الاهتمام بالسياحة من قبل الباحثين والمتخصصين في المجال العلمي باعتبارها أحد أهم المتطلبات الأساس للتنمية المستدامة **Sustainable Development** ⁽¹⁾ ووسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية المجتمع بصفة عامة لذلك تعتبر السياحة صناعة وعلم ونشاط، ولذلك تختص بدراسة السوق السياحي بجانبه الطلب والعرض وتوجهات واتجاهات الطلب السياحي وتهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية المترتبة على الأنشطة السياحية وآثارها وتطبيقاتها على السياحة مع تحليل المقومات والتحديات وسياسات التنمية.

لا يمكن لقطاع السياحة أن يكون قاطرة للتنمية في البلاد النامية على وجه الاختصاص إلا بالاهتمام بالقطاعات السلعية الأخرى والبنى التحتية وأصبحت السياحة أحد الموارد المهمة بالنسبة لبعض البلدان كماليزيا وقبرص والمالديف، وكذلك الدول العظمى كأمريكا وفرنسا والصين وبريطانيا واحترام المنافسة في الأسواق السياحية العالمية ⁽²⁾ .

تعد السياحة من النشاطات الاقتصادية المهمة حيث تعد نسبة الإسهام المباشر 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي و6% ومن التشغيل و21% ومن الصادرات وتجاوز عدد السياح في العالم 1.5 مليار سائح عام 2014م، ومن المتوقع أن يصل 2 مليار عام 2030 وأدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الضغط المتزايد على الموازنات العامة الداعمة للتنمية السياحية مثل: التسويق والبنى التحتية وحماية البيئة، وتوفر الضرائب السياحية مصدراً تمويلياً للدول لدعم الاستثمار العام غير أنه يساعد في منح التخفيضات الضريبية في تحفيز النمو السياحي، وأصبحت السياسات السياحية والخطط والبرامج أكثر ارتباطاً بظروف الدول وبالرؤى بعيدة المدى، كما صارت ذات طبيعة أكثر ديناميكية تمنح القدرة على التأقلم لمواجهة تقلص الموازنات والتحول في الأسواق السياحية والتغيرات الديمقراطية.

الموقف السياحي العالمي:

ارتفعت الإيرادات السياحية العالمية إلى 1.159 ترليون دولار، وهي تمثل إجمالي إنفاق السياح أثناء سفرهم على الإقامة والضيافة والترفيه والتسوق والخدمات ذات الصلة. وتشير المنظمة العربية للسياحة إلى إيجابية الإيرادات السياحية العالمية، وتزايد أعداد السياح مما يبرز دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، مما يعزز من قدرتها على التكامل الإقليمي والترويج التجاري وتستحوذ أوروبا على الحصة الأكبر في السياحة الدولية⁽³⁾.

وأشارت منظمة السياحة العالمية إلى إبراز 10 وجهات سياحية في تحقيق أعلى معدل للنمو في الإيرادات السياحية أولها: تايلاند بنمو 23% وهونج كونج 18% وماكاو 18% وبريطانيا 13% والولايات المتحدة 11% في حين الإيرادات في أسبانيا وفرنسا وإيطاليا والصين وألمانيا مابين 1-5%. ويشير تقرير منظمة السياحة العالمية UNTWO للعام 2019 م إلى أن الوجهات الأكثر نمواً في العالم هي: مصر وتوجو وفيتنام وجورجيا بنسب 55% و46% و29% و27% قياساً على نسبة النمو السنوي على التوالي.

ويعد ترتيب الدول عالمياً حسب التنمية السياحية كالآتي: الإمارات 29 وقطر 47 والبحرين 60 والسعودية 63 والمغرب 65 وسلطنة عمان 66 ومصر 74 والأردن 75 ، وبلغ عدد السياح في العالم خلال 9 أشهر من العام 2019م ما يقارب 1.1 مليار سائح ، وفاقت العائدات السياحية 1.7 ترليون دولار في المرتبة الثالثة بعد الوقود والمواد الكيميائية في العالم ، وتمثل السياحة 9% من صادرات الخدمات العالمية و7% من إجمالي الصادرات في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وتعتبر الصين من الدول الأكثر إنفاقاً في العالم للعام 2019 م وتليها الولايات المتحدة ثم ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا وكندا والاتحاد الروسي وكوريا وإيطاليا وهذا لتحديد وجهات الأسواق السياحية في العالم للاستفادة من العرض السياحي لدول البحر الأحمر.

السياحة نظرة تاريخية: Tourism Historical

أصبح للسياحة أهمية قصوى خاصة في المجالات العلمية والدراسة التطبيقية وتفرعت منها عدة علوم، كما تداخلت علوم أخرى فيها، وانصب الاهتمام على فكرة تنمية القطاع السياحي باعتبارها قطاعاً ثالثاً في التنمية القومية، وعندئذ أضحت الحاجة إلى الربط بين التنمية والسياحة نسبة لدورها في تنمية المواقع والأقاليم السياحية ولهذا تطور الفكر في السياحة حيث أصبح لها أصولها ومناهجها⁽⁴⁾.

لهذا اهتمت العديد من الدول لهذا العلم وتطوره وفق أسس علمية سليمة وتعتمد مادة الإقتصاد السياحي على عدة علوم أخرى لإمكانية اختيار الموقع السياحي المناسب لتنفيذ المشروعات.

أما السياحة فهي ظاهرة إنسانية تطورت في النصف الثاني من القرن العشرين كعلم، ولكن كنشاط عرفت منذ الأزل لأنها مرتبطة بحركة الانسان من موقع لآخر ، والسياحة أدت إلى تحسين الأوضاع السياحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان، فقد عملت على إعادة توازن في عمليات التخطيط الإقليمي للمناطق الجغرافية التي تفتقر إلى الموارد الاقتصادية ، لهذا تعمل

على تقليل الفوارق وزيادة الدخل القومي والفردى، وتوفير فرص العمل وتحسين العلاقات بين الشعوب والإطلاع على المعالم الحضارية والعادات والتقاليد المختلفة⁽⁵⁾.

ولهذا أوصى مؤتمر التجارة والتنمية الدولية الذي عقد في جنيف سنة 1964م بضرورة الاهتمام بالسياحة لما تحقّقه من عوائد مهمة في مقدمتها معالجة العجز في موازين المدفوعات وزيادة إمكانية الحصول على العملات الصعبة، لذلك وجدت السياحة مكاناً متزايداً خاصة في الدول المتقدمة لذا ازداد الطلب السياحي على المناطق الجغرافية ذات المغريات السياحية، وتجمع الإحصاءات الدولية على تزايد الحركة السياحية ففي عام 1950م كان هناك حوالي 25 مليون سائح وأما في عام 1960م فحوالي 69 مليون سائح ثم عام 1970م فكان 166 مليون سائح وفي عام 1980م 287 مليون سائح وفي عام 1990 بلغ 159 مليون سائح وعام 2000 حوالي 650 مليون سائح، وبتزايد الحركة السياحية تزايدت العائدات السياحية وزيادة الدخل العالمية التي وصلت عام 2000م 450 مليار دولار سنوياً.

وتتطلب الدراسة السياحية من ناحية اقتصادية لدول الحوض الإجابة عن الأسئلة التالية⁽⁶⁾:-

1. أين توجد الموارد السياحية في دول الحوض؟
2. لماذا قامت الموارد في مكان دون آخر في حوض البحر الأحمر؟
3. مدى تقدم البنى التحتية في دول حوض البحر الأحمر؟
4. أين يمكن أن تقوم الظاهرة في دول حوض البحر الأحمر؟
5. كيف يتم توزيع الأسواق السياحية في دول الحوض؟

وهناك عدة معايير لقياس ظاهرة السياحة في دول الحوض:-

- 1- عدد السياح
- 2- عدد الليالي السياحية
- 3- العائدات السياحية
- 4- متوسط إقامة السائح
- 5- متوسط الإنفاق
- 6- نسبة السياح من بلد لآخر
- 7- نسبة الإيرادات في الدخل القومي
- 8- نسبة الليالي السياحية
- 9- موسمية الحركة السياحية
- 10- أنواع السياحة
- 11- التغير في الأعداد والإيرادات
- 12- جنسيات السياح
- 13- نسبة الاهتمام السياحي في الدولة
- 14- إنفاق الدولة على السياحة
- 15- نسبة الدخل إلى الإنفاق (والعكس)

وتختلف الموارد السياحية من حيث أصلها وطبيعتها إلى موارد طبيعية وموارد بشرية فالموارد الطبيعية تسبق ظهور الإنسان وهي: المكونات الطبيعية للمكان وأصبحت موارد باستغلال الإنسان لها ويعتمد تطوير الموارد في الطبيعة على ثلاثة عناصر في دول الحوض:

1. الطبيعة
2. الإنسان
3. الحضارة

وهي تختلف من إقليم لآخر وهي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية البشرية ويؤدي تفاعل

العناصر الثلاثة إلى خلق الموارد، لأن الدافع هو تحقيق الإشباع من الحاجات الأساسية الإنسانية والسياحة مثل أي نشاط آخر لا توجد بالصدفة في المكان وهناك موارد ترتبط بالإنسان وحضارته وتاريخه كالموقع والسطح والتضاريس وغيرها.

الموارد الجغرافية السياحية Resources of Tourism Geography

تنقسم الموارد الجغرافية للسياحة في دول الحوض لقسمين : طبيعي وبشري:

أ. **الموارد الطبيعية:** تمثل عناصر البيئة مورداً للاستغلال الاقتصادي لقيمتها السياحية ومن أهمها:- الموقع- والمساحة - والحدود - والسطح - والتضاريس - والتركيب الجيولوجي- والمناخ - والغطاء النباتي - والحياة البرية - والمصادر المائية وغيرها). .

أ. الموارد البشرية:

تشتمل الموارد البشرية التي تستثمر للأغراض السياحية على الأنشطة الاقتصادية (زراعة - رعي - تجارة - صناعة وغيرها) والسكان (الإحصاء - التركيب - الفئات وغيرها) والبنية التحتية (كالنقل - المواصلات - الطرق- الكهرباء وغيرها) وتشتمل كذلك على التاريخ والآثار والثقافة والإقتصاد وغيرها من الموارد البشرية.

وتعد دول الحوض من ضمن البلدان النامية التي تسعى لتنشيط اقتصادياتها ببداخل دخل مختلفة لتحقيق الرفاهية للإنسان، لامتلاكها للعديد من موارد الجذب السياحية المستثمر منها وغير المستثمر، لهذا كان لا بد من الوقوف على الموارد السياحية في دول الحوض خاصة المقومات الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري، وما تدخره من إمكانات لتفعيل ذلك القطاع الحيوي المهم.

السياحة والتنمية: Development and Tourism

تعتبر المقومات والموارد السياحية إحدى الركائز الأساس للعرض السياحي في أي دولة. ويعتمد التميز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والخدمات السياحية تلبية للطلب السياحي الإقليمي والدولي مع تأثيرها على العلاقات السياسية والاستقرار والسلام الاجتماعي وخطوط الاتصال والمواصلات وغيرها.

والسياحة كنشاط اقتصادي ينطوي على عدة خصائص منها⁽⁷⁾:

1. ارتباطها بالأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية وخدمية)
2. مدى ملائمة النشاط للمناخ السياحي.
3. علاقة الطلب بالخدمات التكميلية.
4. ارتباط السياحة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
5. عدم سيادة المنافسة الصافية.
6. صعوبة إنتاج سلع سياحية بديلة.
7. تعدد وتنوع أنواع السياحة.
8. ارتباط الطلب بالدوافع الذاتية والمرونة.
9. القدرة المالية والإنفاق.

10. الطلب السياحي لا يتكرر.

11. العرض السياحي غير مرن.

وتوافر الخصائص السابقة وغيرها من القوى والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تمارس تأثيراً على الطلب السياحي، يضيف الكثير من الصعوبات للقائمين على التخطيط السياحي في أي دولة، فالكثير من العوامل البيئية المؤثرة على الطلب لا يمكن التنبؤ بها رغم تباين الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصناعة السياحة، بتباين أنواعها وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول، تشير إلى التزايد في الدور الذي تلعبه السياحة في قضايا التنمية (8)، وقد ترجم ذلك في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء الحرية للقطاعين العام والخاص، لإنشاء المشروعات السياحية، بالإضافة إلى التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية على واردات السياحة، والسماح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى مساهمة الدول في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كإقامة البنيات الأساسية، ويمكن تلخيص الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسياحة في دول الحوض بالآتي:

1/ تدفق العملات الصعبة:

توفر السياحة للعملة الأجنبية التي تعاني من وجود فجوة بين حجم الاستثمار اللازم للتنمية وحجم العملات الأجنبية لمواجهة تنفيذ الخطط، وذلك لانخفاض حجم المدخرات القومية بسبب نفقات الحروب، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات للأسواق العالمية وبالتالي للاستغلال الجيد للموارد السياحية والإيرادات المتحصلة من التأشيرات والإقامة وفروق تحويل العملات والإنفاق اليومي للسياح والخدمات الأخرى.

2/ نقل الثقافة:

تعتبر التقنية ونقلها خاصة عن طريق الشركات الأجنبية من أهم عوامل النمو ويتمثل ذلك في الأجهزة والمعدات والتجهيزات التي تواكب النهضة السياحية العالمية، وأنظمة وفنون الإدارة وتحسين طرق العمل والقيام بالبحوث والدراسات المتخصصة، ويدفع ذلك الشركات الوطنية بدول الحوض لمحاكاة تلك الشركات وبالتالي يدفع من التنمية القومية.

3/ تنمية المهارات الإدارية:

تتطلب عملية التنمية في القطاع السياحي تأهيل الكوادر والخبرات والمهارات الإدارية للنشاط السياحي عن طريق التوسع في إنشاء كليات ومعاهد علمية وتدريبية ومراكز للبحوث (9) والإبتعاث للخارج. والتبادل العلمي والأكاديمي ومراكز البحوث كتجربة مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر نموذجاً.

4/ العمالة :

التوسع في إنشاء المشروعات السياحية يمتص قدراً كبيراً من العمالة ويخلق فرصاً جيدة للعمل، وتقلل من نسبة البطالة ارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

5/ تنمية العلاقات مع القطاعات الاقتصادية والخدمية:

تحقيق التكامل الرأسي والأفقي عادة ما يصاحب التوسع في المشروعات السياحية توسع آخر في المشروعات الخدمية (10) وهذا من شأنه أن يؤدي إلى دخول قطاعات أو إنشاء مشروعات جديدة، رغم صعوبة قياس هذه العلاقات لكن لا يمكن تجاهل هذه العلاقة

6/ تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين دول الحوض:

في حالة قيام الدولة بتوزيع وتوجيه المشروعات السياحية للأقاليم فإن ذلك يؤدي لتطوير الدول وتنمية تلك المجتمعات إعادة توزيع الدخل بين الحضر والريف وإيقاف الهجرة للمدن والاكتفاء الذاتي لدول الحوض.

7/ تحسين ميزان المدفوعات لدول الحوض:

تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات لأنها صناعة تصديرية تحقق تدفق العملات الصعبة بالإيرادات واستثمار الموارد.

8/ زيادة القيمة المضافة والناتج القومي بدول الحوض:

تؤدي السياحة إلى زيادة القيمة المضافة لأن الأجور المدفوعة للعاملين والأرباح والدخول التي تحقق للملاك والتدفقات المالية الأخرى والتكامل الرأسي والأفقي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج القومي.

9/ الاستقرار السياسي والأمني في دول الحوض:

تتميز الدول النامية بانخفاض درجة الاستقرار السياسي إذا قورنت بالدول المتقدمة أهم مظاهرها نمو التضخم والحروب والنزاعات وإنخفاض دخل الفرد والبطالة والتطرف السياسي وبالتالي فإن تطوير القطاع السياحي يدفع عجلة التنمية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومن ثم تزداد الثقة في القيادة السياسية وتحقيق السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

السمات الأساسية لدول حوض البحر الأحمر:

1- الموقع:

يعد البحر الأحمر أحد أكثر الممرات المائية استخداماً للتنقل في العالم، فهو الممر المائي المساعد للتنقلات المائية العالمية بين قارتي آسيا وأوروبا، كما أنه من أوائل المسطحات المائية التي ذكر عبر التاريخ، فقد كان معبراً مهماً للتجارة المصرية سنة 2000 ق.م، كما كان يستخدم قرابة سنة 1000 ق.م كطريق مائي للوصول للهند. ويجدر بالذكر أن أهمية البحر الأحمر قد تراجعت منذ عام 1498 م بعد اكتشاف طريق مائي كامل حول قارة إفريقيا، إلا أن افتتاح قناة السويس في عام 1869م قد أدى إلى جعله من الطرق المائية الرئيسة للشحن بين قارتي أوروبا وأستراليا وشرق آسيا ويعود تاريخ بداية تكوين البحر الأحمر لما يقارب من 20-30 مليون سنة، فقد تشكل من مياه المحيط الهادي، وتوصف مياهه بأنها شديدة الملوحة إذ تعد من أكثر المياه ملوحة على وجه الأرض، وذلك بسبب عدم وجود أنهار تصب فيه وتغذيه، أما اسم البحر الأحمر فقد أطلق عليه بسبب وجود نوع من الطحالب في مياهه تدعى تريكوديزيميوم إيثريام تعطي اللون المحمر بعد موتها محولة لون مياه البحر الزرقاء ظاهرياً إلى لون محمر⁽¹¹⁾.

يقع البحر الأحمر بامتداد المنطقة التي تفصل قارة إفريقيا وتحديداً الجزء الشرقي منها عن قارة آسيا ومنطقة الجزيرة العربية فهو يمتد مسافة 1930 كم من السويس في مصر باتجاه الجنوب الشرقي وصولاً إلى مضيق باب المندب الذي يربط خليج عدن مع بحر العرب. ويوصف البحر الأحمر على أنه شريط مائي طويل وضيق يبلغ طوله 1930 كم بدءاً من مضيق السويس وحتى باب المندب ولا يتجاوز متوسط عرضه 280 كم، أما أقصى عرض له يصل إلى 360 كم، ويوصف كذلك أنه عميق حيث يقدر متوسط عمقه بنحو 490 م، كما يمكن عمقه أن يصل إلى 2300 متر في بعض المناطق المتوسطة منه ويمكن بشكل عام تصنيف عمقه إلى ثلاثة أقسام هي: الجزء الضحل لا يتجاوز عمق مياهه 50 م حيث يشكل العمق ما نسبته 25% من مجمل مياه البحر الأحمر، وتضم هذه المياه الشعاب المرجانية والحواجر المرجانية، أما عن المناطق التي يقل عمقها عن 100 م والتي تعد شبه مناطق ضحلة فهي تشكل 40% من مياه الجزء العميق يتراوح عمقه ما بين 500-1000 م ويتميز بمناطق الشعب المرجانية غير المنتظمة، والجزء الأوسط وهي المياه الموجودة عند الجزء المركزي الأوسط والذي يتراوح ما بين 1000-2900 م، ويعد كل من خليج السويس عبارة عن امتدادات ضيقة وشبيهة بالأصابع الممتدة من البحر وتفصل بينها شبه جزيرة سيناء وتحيط الأراضي المصرية بالكامل بالخليج. يقع ما بين قارتي إفريقيا وآسيا في الجزء الشرقي بين سواحل مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي من الجهة الغربية والسعودية واليمن من الجهة الشرقية وجيبوتي من الجهة الغربية والسعودية واليمن من الجهة الشرقية وبشكل خليج العقبة وقناة السويس الامتداد الشمالي له، وقد حددت المنظمة الهيدروغرافية الدولية حدود البحر الأحمر كما يأتي من الشمال تبدأ الحدود الشمالية عند الجنوبية لخليج السويس على طول خط يمتد من منطقة رأس محمد ذات الموقع الفلكي 27-43 شمالاً، إلى النقطة الجنوبية من جزيرة شدوان ذات الموقع الفلكي 20-34 جنوباً، ثم يمتد باتجاه الغرب بموازاة ساحل قارة إفريقيا، كما يمتد على طول خط يمتد من رأس الفاسمة بالاتجاه الجنوبي الغربي إلى جزيرة ريكيون بموقعها الفلكي (27°57' شمالاً، و34°36' شرقاً)، عبر جزيرة تيران، ثم يستمر باتجاه الغرب عبر خط يمتد بالتوازي مع ساحل شبه جزيرة سيناء. من الجنوب: تمتد حدود البحر الأحمر جنوباً من منطقة حصن مراد ذات الموقع الفلكي (12°40' شرقاً و43°30' شمالاً، وصولاً إلى رأس سيان ذات الموقع الفلكي (12°29' شمالاً، و43°20' شرقاً). تقع الأراضي المحيطة بالبحر الأحمر ضمن ثماني دول تطل عليه؛ وهذه الدول هي: الأردن، وفلسطين، ومصر، والسودان، وإريتريا، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية، واليمن، فمن الجهة الغربية تمتد شواطئ مصر شمالاً، ثم تتبعها شواطئ السودان التي تتوسط حدود البحر الأحمر وصولاً إلى الجنوب، أما من الجهة الشرقية فتمتد شواطئ المملكة العربية السعودية شمال ووسط البحر الأحمر، وصولاً إلى شواطئ اليمن التي تمتد جنوباً، أما من الجهة الشمالية له فتصل مياه البحر إلى أطراف دولتي الأردن وفلسطين المحتلة فيما يدعى بمنطقة العقبة.

الموارد السياحية بدول حوض البحر الأحمر:

أكد خبير الآثار الدكتور عبد الرحيم ريحان مدير عام البحوث والدراسات الأثرية والنشر العلمي بمناطق آثار جنوب سيناء أن البحر الأحمر من الجانبين والبلاد المطلة عليه تمتلك ثراءً

حضارياً وجمالاً طبيعياً، وتنوعاً فريداً في كل مقومات السياحة ذات الجذب الأعلى على مستوى العالم والمتمثلة في السياحة الدينية والبيئية. وقال إن هناك قواسم حضارية مشتركة بين مصر والسودان والسعودية والأردن والدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، ومن الممكن استغلال مقومات هذه السياحة وتطويرها في كل دولة على حدة مع عقد اتفاقيات سياحية مشتركة لتوحيد برنامج الرحلة. وأشار ريحان إلى أن منطقة البحر الأحمر تتميز بثقافة وتراث ديني فريد، تتمثل في انتشار العديد من المعابد المصرية القديمة وأكبر مراكز للرهبنة في العالم، كما أن تسمية جبل الجلالة القريب من العين السخنة ينسب لكلمة قلايا التي تعني سكن الراهب. وتميزت المنطقة بوجود ديرين كبيرين لهما شهرة عالمية وهما دي القديس أنطونيوس والقديس بولا وقلايا الرهبان التي تشكل واحات جبلية صغيرة شديدة الروعة والجمال تعكس تلك الحياة السكونية شديدة الخصوصية. وتابع ريحان أن مظاهر الثقافة الدينية المميزة لمنطقة البحر الأحمر امتدت إلى الإسلام، حيث انتشرت الصوفية انتشاراً هائلاً تمثل في المقامات الصوفية فيما بين التجمعات السكونية باختلاف أماكنها وأشكالها، وأصبح المقام الصوفي جزءاً ثابتاً ومميزاً لكل تجمع سكوني سواء في المناطق الحضرية على الشاطئ أو داخل الأودية والصحاري وأشهرها مقام أبو الحسن الشاذلي. ونوه إلى التراث الثقافي للمحافظة المتمثل في طرز المباني التي تنوعت طبقاً للتنوع البيئي والثقافي ونشاط السكان، حيث تميزت مباني القبائل الرحل التي تعمل بالرعي باستخدام جذوع أشجار السنط وتغطيتها بالبورش المصنوع في قرى الصعيد المجاورة للبحر الأحمر. وأوضح أنه في الحقبة الرومانية تميزت منطقة البحر الأحمر بوجود محاجر عديدة، بنيت على طول الطرق المؤدية إليها العديد من الاستراحات من الأحجار المتكسرة، التي يتم رصها فوق بعضها بدون مونة لصق وتغطيتها بأسقف من جذوع الأشجار. واستخدمها العديد من السكان المحليين الرحل كأماكن ثابتة للسكن المؤقت عند الزواج كشهر عسل، لأن مساكنهم كانت من الخيام أو البورش لذا أطلق عليها مباني شهر العسل. وأشار ريحان إلى أن المناطق الحضرية بساحل البحر الأحمر تميزت منذ عصور مصر القديمة بطرز بناء خاصة كمدينة القصير التي انطلقت منها الرحلة الشهيرة للملكة المصرية حتشبسوت إلى بلاد بونت على ساحل البحر الأحمر. وتميز سكانها بالمهارة في حرفة البناء سواء بعمل الطوب اللبن والبناء به ومهارة البناء ببقايا الشعاب المرجانية أو استخدام الأحجار المتنوعة الألوان من محاجر القصير وبيوت القصير القديمة. وأوضح ريحان أن أسلوب البناء في القرن الثامن عشر والتاسع عشر تأثر بالتبادل التجاري والثقافي مع التجار الإيطاليين وقد عاش جزء منهم في مدينة القصير مما يدل على النهضة الإنسانية والاقتصادية التي عاشتها مصر في تلك الفترة. كما انتشرت المناطق الحضرية المرتبطة بحرفة الصيد والنقل والتجارة البحرية على ساحل البحر الأحمر من القصير مروراً ببرنيس وشلاتين وحتى مدينة سواكن القريبة من ميناء بورتسودان بالسودان.

السياحة في ولاية البحر الأحمر:

تعتبر ولاية البحر الأحمر منطقة جذب سياحي موعودة بالعديد من الاستثمارات لهواة الغوص على طول ساحل البحر الأحمر بالإضافة لمزايا الصفاء التي تتمتع بها مياهه حيث يمتد ساحل البحر الأحمر على طول 900 كيلومتر ومن حيث العمق فان البحر الأحمر يتمتع بثلاث مناطق :

1. المناطق السطحية عمقها حوالي 50 مترا .

2. من العمق الأوسط 500-1000 متر .

3. أعماق مناطق البحر الأحمر 3000-4000 متر .

ومن ميزات البحر الأحمر النادرة أن درجة حرارته على السطح 29 وعلى العمق 150 متراً أيضاً تظل درجة الحرارة 23 درجة ، كل هذه العوامل تجعل البحر الأحمر من أفضل بحار العالم من حيث البيئة البحرية البكر، كما يتمتع بكثرة خلجانه ومراسيه كما يزخر بالشعب المرجانية والأسماك المختلفة الأشكال والألوان، هذا إلى جانب الجبال والوديان المتفردة التي تزخر بالحيوانات البرية النادرة كما تتميز الولاية بآثارها العريقة وتجذب مبانيتها وآثارها العديد من المهتمين بالتراث الحضاري والثقافي.

أنواع السياحة بالبحر الأحمر:

1. الغطس بأنواعه.

2. صيد الأسماك.

3. التصوير تحت الماء.

4. سياحة الرحلات البحرية ومن أشهر مناطق الرحلات السياحية بالبحر الأحمر

المناطق الآتية:

1- سنجيب 2- شعب رومي 3- شعب توارتيت 4- شعب ونجت 5- أمبريا

6- الكهوف والخلجان والجزر عبر البحر الأحمر 7- مصيف أركويت

8- حلايب وتلال البحر الأحمر 9- المصايف في محافظة سنكات

10- الآثار والمدن التاريخية والمواقع الحربية في طوكر وسواكن هذا بالإضافة إلى مناطق سياحية متفرقة على طول ساحل البحر الأحمر ومن أهم المدن التي تتوفر بها مقومات السياحة في:

1- سنجيب:

عبارة عن جزيرة مرجانية بها فنار لإرشاد السفن للبعد من ميناء بورتسودان حوالي 25 كيلو متر شرقاً، وتكثر بها الشعب المرجانية والأسماك خاصة سمك القرش والأخطبوط والدولفين وتعتبر الجزيرة من أجمل مناطق الغوص في العالم.

2- عروس: قرية سياحية على بعد 50 كيلومتراً شمال بورتسودان يثبت كقاعدة لممارسة الغوص والتصوير تحت الماء.

3- أمبريا: عبارة عن باخرة غرقت عام 1937م بالبحر الأحمر بدأت الشعب المرجانية تبني حول الباخرة فصارت من أجمل مناطق الغوص والتصوير تحت الماء.

4- أركويت: مصيف السودان واقع على بعد 30 كيلو متراً شرق مدينة صمت الواقعة على طول الطريق بين بورتسودان وكسلا وهي عبارة عن هضبة مرتفعة 4000 قدم فوق سطح البحر تحيط بها الجبال التي تطل على البحر الأحمر والسهول الخضراء أشهرها جبل السبت وتمتاز أركويت بطقس معتدل طوال العام يميل إلى البرودة في الشتاء مع تراكم الضباب الكثيف كما تمتاز بمناظرها

الخلافة وأشجارها الفريدة وطرقها الأثرية السياحية القديمة وبها ضريح أمير الشرق البطل عثمان دقنه ويمكن للزائر الإقامة في فندق أركويت.

5-سواكن: تقع على بعد 58 كيلومتراً جنوب بورتسودان وهي مدينة تاريخية قديمة مبنية على جزيرة مرجانية ويحيط بها سور فتحت به خمس بوابات لمراقبة الداخلين والخارجين أشهرها بوابة كتشنر ويربط الجزيرة بالساحل جسر، وتمتاز مباني سواكن بأنها مبنية من الحجارة المرجانية وبجمال النقوش والتصميم والمظهر العام.

الجزر غير المرتادة:

جزيرة أم القروش : تقع شمال شرق بورتسودان والتي يعتقد صائدو الأسماك المحليين أنها مأوى أسماك القرش.

جزيرة مكوار : توجد بها بعض الأغنام العادية التي توحشت كما توجد العديد من الجزر ذات الشعب المرجانية المميزة التي تأوي مختلف أنواع الأسماك والطيور وبها شواطئ رملية سياحية.

الصيد البري: يزخر شرق السودان بالعديد من الحيوانات والطيور النادرة فعلى سبيل المثال لا الحصر :

1 -معز الجبل (العيون)

يوجد في المناطق الواقعة بين قرية عروس السياحية ومدينة بورتسودان من الناحية الغربية وجبل دوربا شمال قرية تمالا ومناطق أخرى عديدة بالبحر الأحمر ، وضواحي مدينة جببت وسنكات.

2 -كبش مي : يوجد في المنطقة الشمالية بين خطي عرض 20 و 22 درجة شمالاً إلا أن أعداده في تناقص مستمر بسبب الجفاف وعمليات الصيد المشروع.

3 -الغزل العادة : يوجد في كافة مناطق الولاية .

الطاقة الايوائية:

تمتلك الولاية العديد من الفنادق والنزل السياحية بدرجاتها المختلفة مثل: فندق بلاس والكورال والبصري وبوهين وغيرها.

معوقات تنظيم وإدارة السياحة في دول الحوض :

تواجه صناعة السياحة في دول الحوض العديد من العقبات والمشكلات التي أدت إلى تقلص دور القطاع في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويمكن تلخيصها في الآتي (12):-

1. غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي ويتضح ذلك بعدم توافر

احصائيات عن دخول السياح واحصائياتهم وأعمارهم وجنسياتهم والمناطق التي يتجهون لها ومشاكلهم ويكون ذلك عبر المداخل الحدودية المختلفة وتخزين تلك المعلومات والبيانات وتحليلها وتصنيفها لمعرفة توجيهات الطلب المستقبلي واحتياجات العرض السياحي.

2. غياب الخارطة السياحية: عدم توافر خريطة سياحة شاملة تحدد مناطق الجذب

- السياحي المستثمر وغير المستثمر منها⁽¹³⁾، وذلك يرجع للقصور في جرد الموارد السياحية أو مشكلة البيانات والمعلومات.
3. **ندرة البحوث والدراسات العلمية:** رغم أهمية البحوث والدراسات في مجال التخطيط السياحي إلا أن المؤسسات العلمية لا تعطي الاهتمام اللازم للبحوث، وقلة عدد الكليات المتخصصة في المجال .
4. **انخفاض الوعي الثقافي والسياحي:** ترتبط التنمية السياحية بدرجة الوعي الثقافي والسياحي وترجع درجة الوعي السياحي لدى الجماهير بارتفاع نسبة الأمية وعدم اهتمام وسائل الإعلام بالتنمية الثقافية داخل دول الحوض ومناطق الجذب السياحي وطرق التعامل مع السياح.
5. **سوء توجيه الاستثمار:** تشير بعض الدراسات⁽¹⁴⁾ إلى أنه رغم الزيادة النسبية في معدلات استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مجال السياحة منذ بدء الإنفتاح الاقتصادي، إلا أنه ملاحظ أن شركات الاستثمار المحلي والأجنبي ترفض الدخول في مجال السياحة، حيث إن غالبية الاستثمار في المجال الفندقي والوكالات والمطاعم فقط، ويرجع ذلك إلى ضعف الخبرة أو إلى سياسة الحوافز المقدمة خاصة للمشروعات ذات العوائد الإجتماعية.
6. **البيروقراطية وفشل الإدارة:** أسهمت البيروقراطية وعدم توفر المهارات الإدارية والتي تخلف التنمية السياحية، وخاصة في الترخيص والإعفاءات والامتيازات والتضارب وتصاريف الحركة والمرور والدخول والخروج من الدول والهواجس الأمنية.
7. **عدم فعالية برامج التسويق السياحي:** دول الحوض تزخر بالغني في الموارد السياحية ولكن الأمر يتوقف على مدى نجاح السياسات السياحية والأجهزة المختصة⁽¹⁵⁾ وقدرتها على تسويق المنتج السياحي، ويبرهن ذلك قصور برامج التسويق والخطط الموجهة.
8. **ارتفاع نسبة التضخم:** يعتبر الإرتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات وذلك لإرتباطه بالسياسة الاقتصادية للدول في الاستيراد والتصدير ودعم قدرة القطاعات الصناعية الخدمية على الوفاء بمتطلبات الخدمة السياحية.
9. **انخفاض مستوى الخدمات المرافقة (البنية الأساسية):** يتأثر الطلب السياحي بمستوى البنية التحتية من مواصلات ونقل وطرق وصرف صحي وكهرباء وغيرها⁽¹⁶⁾
10. **ضعف بناء الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:** تتأثر السياحة بالمتغيرات الداخلية والخارجية، ويتبين ذلك في الإمكانيات السياحية ودور التدهور السياسي والأمني في انحسار الحركة السياحية بكامله وكذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الأمراض (كورونا 2020 م) التي تهدد النمو السياحي.
11. **تضارب وتشتت الإشراف على مؤسسات السياحة** بين الوزارات وتخصصاتها،

وبلا شك وجود هذه المشكلة يؤدي إلى عدم الرقابة والإشراف والتخطيط ووضع السياسات الشاملة للسياحة في دول الحوض.

12. ارتباط الطلب السياحي بالنظم الاقتصادية في دول الحوض

13. انخفاض درجة التأييد الرسمي والشعبي للقطاع: من الملاحظ أن غالبية الدول النامية لا يحظى القطاع بالدعم الرسمي والشعبي اللازمين رغم حاجتهما له ، وهذا يرجع اما للاعتقاد الخاطئ بأن السياحة ضرب من الإسراف والترف أو عدم إدراك جدواها الاقتصادية وعدم الشعور بأهمية التراث الحضاري للأمم ودوره..

14. عدم توافر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي⁽¹⁷⁾ وتعتبر هذه المشكلة أحد القيود المؤثرة في التخطيط بصفة عامة في الدول النامية

نتائج الدراسة للسياحة بدول الحوض:

1. تعدد الموارد السياحية بدول الحوض .
2. ضعف التنسيق البيئي في تجارب النمو السياحي الفردي.
3. تطور الطلب السياحي الدولي على دول الحوض.
4. تصدر مصر دول الحوض في النمو السياحي في عدد السياح بنسبة 55%.
5. تصدر السعودية إحصاء السياح السنوي بدول الحوض بما يقارب 17.4 مليون سائح.

6. قابلية تشجيع برامج الاستدامة في التنمية السياحية العالمية Sustainable Development (18)

7. وجود بيئة خصبة للدراسات العلمية والبحثية ومراكزها بدول الحوض.
8. الرغبة في تبني المشروعات الوطنية والإقليمية المشتركة للتنمية بدول الحوض
9. الحاجة الماسة للتكامل الإقليمي بدول الحوض.
10. وجود تجارب سياحية نموذجية بدول حوض البحر الأحمر.
11. إمكانية إبراز دول الحوض مقصد سياحي عالمي وإقليمي.
12. تطبيق شعارات WTO السنوية في السياحة (2019م-السياحة والتوظيف)

اقتراحات لتطوير السياحة بدول حوض البحر الأحمر:

1- تطوير البنى التحتية Infrastructure لدول الحوض والطرق القارية.

1. الحفاظ على البيئة البحرية من التلوث وإقامة الموانئ القارية.

2. اعتماد التصميم المعماري على الإرث العربي والإفريقي .

3. دعم الاستثمار السياحي الداخلي مراجعة المنح والتسهيلات والامتيازات.

4. توظيف وتشجيع الاستثمارات في المشروعات السياحية المشتركة.

5. الاهتمام بالترويج والإعلام والتسويق السياحي لدول الحوض.

6. توجيه السياحة البينية في دول الحوض وتطوير المقاصد السياحية الإقليمية
7. إنشاء صناديق وبنوك للعائدات السياحية واعتماد تمويل الخبرات الوطنية
8. التركيز على سياحة رجال الأعمال، والسياحة الثقافية والبيئية والرياضية .
9. مراجعة إجراءات السفر الداخلي والدولي ومراجعة السياسات واللوائح السياحية.
10. التركيز على الخدمات السياحية المرتبطة بالمجتمع المحلي .
11. رسم خارطة استثمارية للموارد السياحية في دول الحوض.
12. تحفيز تجربة المراكز البحثية المتخصصة بدول الحوض.
13. عقد الاتفاقيات والمعاهدات السياحية مع المنظمات الدولية للتنمية
14. استلهم تجربة يوم السياحة بدول الحوض من العالمي للتنشيط السياحي.
15. بناء تجربة **باروميتر السياحة** عبر خبراء دول الحوض .
16. إنشاء **منظمة سياحية** تعنى بالاستدامة السياحية بدول الحوض .
17. انشاء رابطة للمؤسسات الأكاديمية السياحية المتخصصة بدول الحوض.
18. الارتقاء بجودة الكفاءات البشرية المتخصصة في القطاع السياحي .
19. ترقية نظم وتقنية المعلومات السياحية ومراكزها بدول الحوض .
20. الاهتمام بعضوية منظمة التجارة وحرية الأسواق السياحية .
21. الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، ويمكن أن نخلص على أن دول حوض البحر الأحمر قادرة بما تملكه من مكنون طبيعي وبيئي وثقافي واجتماعي أن تكون في مصاف المحطات السياحية العالمية مثل جزر الكاريبي والإقليم الجنوب الآسيوي والبحر المتوسط ، خاصة بعد إطلاق المنظمة السياحية العالمية لإعلان إحصائي حديث لقياس وتنمية السياحة المستدامة بالتعاون مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة ، والتي تهدف لدمج مختلف أبعاد السياحة المستدامة في دول العالم إذا علمنا أن إحصاءات السياحة في بعض دول الحوض للعام 2019 م مثل السعودية ومصر والأردن واليمن (قبل النكبة) تصل 17.4م و9.4م و3.9م و0.8م سائح على التوالي بإعتبارها نموذجاً للتنمية السياحية يحتذى بها لبناء لبنات **السياحة البينية في دول الحوض.**

- (1) المملكة العربية السعودية ، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، سلسلة إصدارات مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز ، الإصدار الأول ، جدة، 2006 م ، ص 141 .
- (2) صلاح زين الدين ، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث بشعار القانون والسياحة ، في الفترة من 26-27/ 4/ 2016 م كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، مصر ، ص14 .
- (3) منظمة السياحة العالمية WTO، تقرير المنظمة السنوي 2019م UNWTO **الوجهات السياحية العالمية** ، 2020 م ص3.
- (4) الإمارات العربية المتحدة ، دليل المفاهيم والتعريفات السياحية الحديث ، العام 2017م دبي ، ص16-17
- (5) عبلة بخاري ، **إقتصاديات السياحة** ، القاهرة ، 2012 م ، ص13.
- (6) جعفر محمد مصطفى وإيهاب فقيري ، **الإطار التنظيمي للسياحة في السودان** ، مطبعة الفيوم ، القاهرة ، 2005 م ، ص92.
- (7) راشد بن حمدان عيد الشلوي ، **المبادئ التوجيهية في التخطيط لأمن وسلامة الآثار والمنشآت السياحية** ، بحث قدم في جامعة نايف للعلوم الأمنية ، مركزالدراسات والبحوث، قسم الندوات ن الرياض، 2015 م ، ص8-9 .
- (8) منظمة العمل الدولية، **دليل الحد من الفقر من خلال السياحة**، الطبعة الثانية، 2014 م، ص18.
- (9) علي السيد عجوة ، **دور وسائل الإعلام في تنمية السياحة العربية** ، بحث قدم في الحلقة العلمية للأمن السياحي في الفترة من 9- 2012/10/11م كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، تونس، ص27.
- (10) عميش سميرة ، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات المتاحة خلال الفترة 1995-2015 م** ، رسالة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية قدمت إلى جامعة فرحات عباس-سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التيسير، الجزائر ، 2015 م ، ص67.
- (11) البحر الأحمر الموقع والأهمية ، سلسلة المدونة الإلكترونية ، موقع إلكتروني ، 2020/3/1م.
- (12) ناجي التوني ، **دور وآفاق القطاع السياحي في إقتصاديات الأقطار العربية**، بحث قدم إلى المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، مايو 2001 م ، ص 44 .
- (13) لبنان، وزارة السياحة ووزارة الشؤون البيئية ، **خطة إدارة لتطوير قطاع السياحة** ، بيروت، 2016م، ص15 .
- (14) نبيل فيصل موسى ، **أثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع** ، ورقة قدمت في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 36 ، بغداد ، ص197.
- (15) اليمن، وزارة السياحة ، **استراتيجية التنمية السياحية 2010- 2025 م** ، مطبوعات الوزارة ، صنعاء، ص16-17
- (16) هيثم ناعس ، **أهمية النقل والسياحة ودورهما في إستثمار الموارد البشرية والإقتصادية وتنميتها في مدينة دمشق ومنطقة الزبداني** ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد 26 ، العدد الأول 2009 م ، ص625 .
- (17) المغرب ، السياحة الجبلية تثمين الموارد الترابية وتنويع مداخل التنمية ، مطبوعات أشغال المنتدى الرابع للتنمية والثقافة بأعزران إقليم صفرو ، مطبعة IPN الرباط ، يونيو 2014م، ص5 .
- (18) نور الدين هيرمز ، **التخطيط والتنمية** ، بحث منشور في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة البحوث الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد 3، 2006 م ، دمشق، ص5 .